

كتاب المجلس والآنيس

للمعافى بن زكرياء النهرواني

تمهيد

قبل أكثر من سبعين سنة أي في سنة ١٨٨١ م نشر وليام رايت (William Wright) كتاب الكامل للمبرد في كبريج ، ومن ذلك التاريخ أظهر الاختصاصيون اهتمامهم بهذا الكتاب ، ورغمما كان لهذا الكتاب من قيمة كبيرة في أوروبا كان له قيمة أكبر في العالم الاسلامي القديم ، وكان يُعدّ المبرد صاحب مدرسة البصرة في عهده كما كان زميله في ذلك الوقت ثعلب صاحب مدرسة الكوفة ، إن هذا الكتاب يُعدّ بدون مبالغة من أهم الكتب الأدبية التي أُخرجت في القرن الثالث الهجري . وقد ظهر بعض الأدباء الذين أخذوا على عاتقهم انتقاد هذا الكتاب ومن جملتهم كان القاضي أبو الفرج المعافى بن زكرياء بن يحيى بن حميد بن حماد بن داوود الطراراء الجربري النهرواني^(١) ، لقد توفي المبرد في سنة ٢٨٥ وأما المعافى فقد ولد سنة ٣٠٥ وتوفي سنة ٣٩٠ وهذا يعني أن المعافى توفي بعد مائة سنة تقريباً من وفاة مؤلف الكامل .

ولد المعافى في إحدى قرى كورة النهروان وكان لمدة ما نائباً لقاضي باب الطاق الواقعة شرق مدينة بغداد ، وكان منذ طفولته يميل الى الشرع الاسلامي وتفقه به وأصبح فقيهاً كبيراً يشار اليه بالبنات .

(١) انظر بروكلمان (C. Brockelmann, Geschichte der arabischen Litteratur)

الطبعة الثانية ١ : ١٩٥ وتكملة ١ : ٣١٢ .

وكان يدعى الجريري نسبةً الى أبي جعفر محمد بن جرير الطبري مؤسس المذهب الجريري ، وما يجب ذكره أن زميله في ذلك الوقت ابن النديم أتى على ذكره في كتاب الفهرست في فصل مذهب الطبري وأتباعه (١) ، ويعدد ابن النديم ثمانية عشر مؤلفاً للمعاني ، ويضيف أن المعاني نفسه ذكر له أنه صنّف أكثر من خمسين مؤلفاً في الفقه والأصول والنحو وغيرها ، ومن بين الكتب التي عدّها ابن النديم ماهو في اللغة وماهو في التفسير ، وينتهي الى امتداح كتاب الجليس الذي أتحدّث عنه .

إنّ العنوان الكامل لهذا الكتاب القديم الفني الذي نعتى بنشره هو « كتاب الجليس الصالح الكافي والأينس الناصح الشافي » والكتاب مقسم الى مائة مجلس يُقرأ مجلس منها في كل اجتماع ، وكثيراً ما يبدأ المجلس بحديث نبوي تليه شروح لغوية وتفسيرات معنوية يُستخدم فيها بعض القصص التاريخي النافع أو الحكايات المسلية أو القطع الشعرية .

نسخ المخطوطة ووصف النسخة الأصلية

وقبل أن نتحدّث عن مادة الكتاب نحاول أن نتعرّف ، بإيجاز ، الى النسخ المختلفة للمخطوطة ثم الى مصادر الكتاب .

لقد كان للأستاذ ريتز (Hellmut Ritter) الفضل في أنه دلّني على المخطوطة الأصلية ، أعني نسخة سراي احمد ٢٣٢١/٣ في استانبول ، ولم يذكر الأستاذ بروكلمان هذه النسخة في كتابه تاريخ الأدب العربي وإنما وصفها الأستاذ ريتز في Oriens ٢ : ٢٢٩ - ٢٨٢ ، وهي في ٢٥١ ورقة ومكتوبة بخط نسخي جميل وهي المخطوطة الوحيدة التي تقدّم لنا النص الكامل للكتاب ، وتاريخ نسخها يعود الى ٢٩ شوال من سنة ٦٢٩ .

(١) راجع كتاب الفهرست لابن النديم ١ : ٢٣٦ ،

وأما النسخ الأخرى التي عرفت لها هذا الكتاب فليست كاملة وإنما تتضمن بعض الأجزاء أو المجالس ، ومن بينها نسخ أهميتها ترجع الى قدمها .
وأما نسخة سراي أحمد ، التي ستكون أصاصاً في نشر الكتاب ، فقبولت على نسخ أخرى مقابلة كاملة من أولها الى آخرها ، ويشير الى ذلك تاريخ المقابلة الوارد في آخر الكتاب وهو ١٠ جمادى الآخرة من سنة ٦٨٤ أعني بعد ٥٥ سنة من كتابة المخطوطة ، وقد قام بالمقابلة عبد الرزاق بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الصابوني الشيباني السلامي القسوطي^(١) الذي ظلّ قيم المكتبة المستنصرية ببغداد حتى وفاته .

وعلى النسخة ختم السلطان بايزيد الثاني ابن محمد الفاتح .
وهناك أشياء كثيرة مما يمكن أن نقوله في وصف هذه المخطوطة ، وسنذكره في مقدمة الطبعة ، كما أننا سنتحقق ، عن طريق كتاب المعافي نفسه ، من كل الذي كتبه عنه مترجموه وما كتبه ابن النديم بوجه خاص .

شيوخ المعافي

وقد كان للمعافي عدد من الشيوخ ، وكتب التراجم تذكر أشهرهم ، كالبغوي ويحيى بن محمد بن صاعد من المحدثين ، ونفطويه اللغوي الكوفي ، وهناك عدد آخر من شيوخه أقل شهرة من هؤلاء ، غير أننا يجب أن نضيف الى هذه الأسماء أسماء أخرى يطلنا عليها كتاب الجليس نفسه ، فإذا استعرضنا المجالس العشرة الأولى مثلاً وجدنا أكثر من أربعين شيخاً يروي عنهم المعافي ، ومن بين هؤلاء الأربعين لا تحتل الأسماء السابقة المكان الأول وإنما تحتل مكاناً ثانوياً .

(١) بروكلمان تكملة ٢٢ : ٢٠ .

والشيخ الذي يتردد اسمه في أكثر المرات هو اللغوي الكوفي ابن الأنباري ،
ثم اللغوي البصري ابن دريد ، يليهما الحسين الكوكبي وهو غير ذي شهرة
واسمة (١) ، ثم الصولي ، ثم زكرياء والد المعافي الذي نعرفه بابنه (٢) .
وكذلك نجد من شيوخ المعافي أبا جعفر أعني الطبري شيخ المذهب الجريري ،
ويظهر أن المعافي اتصل به منذ طفولته لأن الطبري مات سنة ٣١٠
والمعافي ولد سنة ٣٠٣ أو ٣٠٥ ، وبين الحين والحين يذكر المعافي تفسير الطبري
تحت اسم « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » (ق ١٣ (و)) .

الشعراء الذين استشهد بشعرهم

إن الشعراء الذين ذكروهم المعافي في هذه المجالس العشرة الأولى واستمد
منهم شواهد على تفسيراته اللغوية يلفون سبعين شاعراً ، وهم موزعون على
كل العصور : العصر الجاهلي وعصر صدر الاسلام والعصر الأموي والعباسي ،
وأكثر من ذكروهم الأعمش وامرؤ القيس وحاتم الطائي وجريرو وذو الرمة
وأبو العتاهية وابن الرومي ، ولا يسمي المعافي الشاعر الذي يستشهد باسمه في
أغلب الأحيان وإنما يكتب استعمال الجملة المعروفة « وقال الشاعر » . . .
ويبدو من استعراض أسماء هؤلاء الشعراء السبعين أنه لا يفضل شاعراً من
عصر علي شاعر من عصر آخر وأنه يستخدم شعراء العصور المختلفة على السواء
في الاستشهاد .

ويبدو المعافي من خلال هذه المجالس شاعراً ولكنه ليس بالشاعر الفحل ،
والأبيات التي هنا أكثر عدداً من الأبيات التي تطفنا عليها كتب التراجم .

(١) بروكلمان تكملة ٣ : ١٣١٥ .

(٢) نسخة استانبول ق ١٤ (ظ) و ١٧ (و) و ٦٨ (و) و ١٤٦ (ظ) و ٢١١ (و)

و ٢٤١ (و) وغيره .

مؤلفات المعافى

ومن خلال الاشارات المقتضبة في هذه المجالس نستطيع أن نضيف جديداً الى قائمة المصنفات التي ذكرها ابن النديم والتي أشرنا اليها في مطلع هذه المقالة . إن المعافى يشير الى طائفة من كتبه الفقهية بتعابير أو يجعل عامة كقوله « فيما ألفنا من كتب الفقه » . مثال ذلك أنه يتحدث عن المصلي خلال الصلاة هل يجب أن يقطع صلاته إذا سئل فقال « القول في هذا النحو مستقصى فيما ألفناه من كتبنا في الفقه » (ق ٦ (و) من نسخة استانبول) ، وفي موضع آخر يضع المعافى أماننا التعبير التالي : « من كتبنا في فرائض المواريث » (ق ١٨ (و)) .

أما عن كتبه في المسائل النخوية واللفوية فالمعافى يشير الى شرحه مختصر أبي عمر الجرمي^(١) (الفهرست يسميه خطأ « شرح كتاب الجزمي ») ، كما يشير الى « رسالة مفردة مستقصاة » في تصريف فيمثل شكر متعدياً الى المفعول (شكره) أو متعدياً بحرف الجر (شكر له) .

إن هذه الكتب التي تحدثنا عنها هي الكتب التي صنفتها المعافى ، غير أننا نلمح من خلال دراسة كتاب الجليس أن هنالك مجموعة كتب كان ينوي أن يصنفها في التفسير بوجه خاص ، ولما كان المعافى مسناً حين صنفت كتاب الجليس - إذ كان بلغ الثمانين - فنحن نرجح أنه لم يستطع أن يكتب هذه الكتب التي بشر بها أو يتحدث عنها .

وهو لا يحدد أسماء هذه الكتب التي بشر بها وإنما يتحدث عنها بتعابير عامة كقوله « كتبنا في القرآن » (ق ٦ (ظ)) و « في علوم القرآن »

(١) ق ١٣ (و) وانظر معجم البلدان لياقوت نشر ومستفاد (Wuestenfeld)

(ق ٧ (و) و ٧ (ظ)) و «في علوم تنزيل القرآن وتأويله» (ق ١٣ (و)) ،
إلا أن هنالك مؤلفاً يشير إليه دائماً ويذكر اسمه الواضح هو «البيان الموجز
عن علوم القرآن المعجز» (ق ٣ (ظ) و ٤ (ظ) و ١٣ (و) و ٢١ (ظ)) ،
ومن الممكن أن نفترض أن أكثر مؤلفاته القرآنية التي يتحدث عنها بالصيغ
العامة المبهمة هي نفس كتاب البيان الموجز .

والمعاني يتكلم عن كتابين في القراءات ويتحدث عنها بلفظ «في القراءات»
أو «في علل القراءات وتفصيل وجودها» (ق ٤ (ظ)) ، ويبدو مقبولاً
أنهما لم يكتبتا كذلك ، بينما يُظن أنه كتب كتاباً «في القراءات وعلوم
القرآن على الشرح والبيان» (ق ٢٣ (و)) ، إن ابن النديم لا يتحدث إلا
عن «كتاب في تأويل القرآن» .

مادة الكتاب

لكي نعرف الى مادة الكتاب يجب أن نتوقف عند مقدمته ، وهي
مقدمة ذات أهمية بالغة لأن المؤلف يعرفنا فيها بهدف الكتاب ويصور لنا
هيكله الجمل :

«فلاح لي أن أنشيء كتاباً أضمنه أنواعاً من الجدل الذي يستفاد ويتمد
عليه ومن الهزل في أثناءه ما يسرّ استماعه ويستراح اليه ، فإنّ اختلاف الأنواع
يسهل النظر فيها وينشط الوقوف عليها وبوفر الاستماع بها ، وأن أضمنه علوماً
غزيرة وآداباً كثيرة وأجمله مجالس موزعة على الأيام والليالي ولم أشرط فيه
مبلغاً من العدد محصوراً ولا فدرّاً من المجالس محظوراً» .

ومن الغريب أننا نجد نفس الأفكار ونفس التماييز عند المبرد الذي يقول
في مطلع الباب ٤٦ من كتاب الكامل^(١) :

(١) الكامل ص ٤٠٩ ، نشر رايت (Wright) .

« نذكر في هذا الباب من كل شيء شيئاً لتكون فيه استراحة للقاري »
 وانتقال بنفي الملل لحسن موقع الاستطراف ونخلط ما فيه من الجدد بشيء يسير
 من الهزل ليستريح إليه القلب وتسكن إليه النفس » .
 ومن مقارنة هذين النصين نلاحظ أن المؤلفين مما يجملان شرط كتابها
 الاستراحة والاستطراف وتجنب الملل والإلتام .

ويمضي المعافي في المقدمة فيذكر لنا أسماء مؤلفات مماثلة لكتابه فيعدد
 كتاب « الجواهر » و « زاد المسافر » و « الزهرة » و « أنس الوحدة » ،
 وتمجبه هذه الأسماء وتروقه على أنها عناوين كتب ينما لا يروقه ولا يعجبه
 عنوان كتاب المبرد : الكامل ، فهو بعد أن يتدح بعض فضائله ينقده بعنف
 ويذكر أنه لا يجد فيه شيئاً من الكمال ويقول عنه أنه لا يستحق العناوين
 الذي أعطاه إياه المبرد .

ثم ينقد المعافي بشكل أكثر اعتدالاً الصولي الذي روى عنه بعض الأحاديث
 ويتكلم عن كتابه « الأنواع » الذي لا نعرف عنه إلا اسمه الذي ورد في
 خزانة الأدب ^(١) ، ويقول عنه إن هذا الكتاب حسن التقسيم ولكنه لا يعالج
 موضوعه معالجة عميقة ، ثم يتكلم عن كتاب آخر للصولي مجهول تماماً واسمه
 كتاب « النوادر » .

ثم يعود الى ذكر كتابه فيقول عنه :

« وضمته كثيراً من محاسن الكلام وجواهره وملحه ونوادره وذكرت فيه
 أصولاً من العلم أتبعها شرح ما ينشعب منها ويتصل بها بحسب ما يحضر في
 الحال ، مما يؤمن معه الملل ، ومن وقف على ما أتيت به من هذا علم أن كتابنا
 أحق بأن يوصف بالكمال » .

(١) خزانة الأدب ٣ : ٥٣ .

ويوجه هذا اللوم الى « كامل » المبرد لنقص الأسانيد فيه ، وليس المعافى وحده هو الذي لاحظ على المبرد حذف الأسانيد ، وإنما هناك آخرون اتجهوا الى نفس الملاحظة كما نجد عند ياقوت في « إرشاد الأريب » حيث تطالعنا كلمة لفظويه : « مارأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد من المبرد وابي العباس ابن الفرات » (١) .

ويجب القول بأن المعافى يذكر كل خبر بإسناده وبذكر تاريخ الإسناد أحياناً ، ومن النظر في هذه التواريخ نلاحظ أنها تمتد بين سنة ٣١٤ - ٣٢٩ ، وإذن فالمعافى استمد مواد كتابه مما حفظه أو تعلمه وهو صغير بين سن التاسعة و سن الرابعة والعشرين .

وسيكون من محاولتنا أن ندرس كتاب الجليس وأن نعرف الى أي حد كان المعافى أميناً على هذا المنهج الذي تحدث عنه في المقدمة ، وليس في وسعنا أن نحلل الكتاب كله ولذلك سنكتفي بالنظر في مجلس واحد ، دون تعيين ، وليكن المجلس الرابع .

المجلس الرابع

يبدأ المجلس برواية حديث عن عائشة :

« حدثنا أحمد بن اسحق بن بهلول إملاءً في يوم الاثنين لخمس ليال بقين من شعبان سنة ست عشرة وثلاثمائة قال حدثنا أبي عن أبيه عن أبي شيبة عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من الثمر حكماً وإن أصدق بيت تكلم به العرب قول الشاعر : ألا كل شيء ما خلا الله باطل » .

(١) إرشاد الأريب نشر مارجوليوت (Margoliouth) ٧ : ١٣٨ .

ثم يأخذ المعافى بالشرح فيذكر اسم الشاعر والشطر الثاني من البيت والبيت الذي يليه :

« قال القاضي أبو الفرج (بمعنى المعافى) : هذا البيت الذي حكاه النبي صلى الله عليه وسلم عن قائله من الشعراء هو لليد بن ربيعة افتتح به كلمة فقال في أولها :

ألا كل شيء ما خلا الله باطلٌ وكلٌ نعيمٍ لا محالة زائلٌ

وبعده :

وكلٌ أناسٍ سوف تدخل بينهم دُويبيةٌ تصفرُّ منها الأناهلُ » .
ثم يروي عن عثمان أنه « لما سمع قوله : وكل نعيم لا محالة زائلٌ ، قال : كذب ، نعيم أهل الجنة لا يزول » .
ويعلق على رأي عثمان بقوله : « وهذا القول من عثمان يدل على أن مذهب القوم في العموم هو جاري في لغتهم على الشمول عند تجرده واستفراق الجنس بإطلاق لفظه » .

ويقف عند كلمة « دويبية » الواردة في بيت لبيد فيقول : « وأما قول لبيد في البيت الآخر دويبية على التصغير ، فمن الناس من يقول : هو تصغيرٌ منناه التكبير ، وجعله مثبتو الأضداد في اللفظ من الأضداد ، وقال بعضهم : بل هو على تصغيره وإنما أريد به أنه إذا كان التصغير منه يبلغ هذا المبلغ ويؤثر هذا الأثر فكبيره أعظم وأبلغ » .

وهذا التناقض بين شكل الكلمة « تصغير » ومعناها « تكبير » يدعو المعافى إلى الاهتمام بالمسألة وإبداء رأيه الخاص في صيغ التصغير ودلالاتها فيقول :

« ولي في هذا مذهب استخراجته بنظري وما علمتُ أحداً سبقني إليه ولا تقدمني فيه ولكن الله الذي يؤتي الحكمة من يشاء نهيي إليه ، وهو أن الاسم المصغر إنما قصد به الدلالة على صفة ذاته وقلة أجزائه < ا > وتعلقه بجزء

يسير في نفسه ؛ فأما الصغير في ذاته وقلة أجزائه فكالحُجيرة الصغيرة التي ليست بحجرة كبيرة ، وأما المتعلق بشيء يسير فكقولك : أتيتك قبيلَ العصر أو بُعيدَ الفجر ، فبني <على> أن المتقدم من الزمان في قولك قبيلَ يسيرٌ قليلٌ والمتأخر منه في قولك بُعيدَ قصيرٌ ليس بطويل ، ونحو هذا قد بديةً ووُريثةً في قدامٍ ووراءٍ يجري الأمر فيه من جهة الأمكنة مجراه فيما قدّمناه من باب الأزمنة كما قال الشاعر :

قد بديةً التخريبِ والحلمُ أني أرى عقلاتِ العيشِ قبل التجاربِ

فظنّ من قال : إن التصغير في هذا الباب تكبير لما رأى ، أن القصد من قائله الإشعار بأمر عظيم وخطب كبير جسيم ، ولو تأمل هذا الظان الأمر في هذا لبان له أن الصغير على صغره ، فانه نتج كبيراً أو أدى إليه عظيماً في نفسه أو ضرره ، وكل واحدٍ من الأمرين على حقيقته في نفسه وخصوصيته في جنسه ، فالديهية هنا صغيرة جرّت أمراً كبيراً .

ويستمر المعاني على هذه الفكرة الأخيرة بقوله : « كما قال :

رُبَّ كبيرٍ حاجه صغيرٌ . وفي الجورِ تفرّقُ الجورُ

وقول القائل من المُحدثين :

لا تحقرنْ مُتّبياً كم جَرَّ أمراً مُسببٌ

ثم يمضي المعاني فينقل لنا أن بعض الذين استموا إلى رأيه هذا انتقدوه فيورد الانتقاد ويردّ عليه ويقول :

« وكان بعض من بتعاطى الأدب وبدأب في طلب المعاني واستنباط لطيفها سمع مني معنى ما ذكرته في هذا الفصل بعد أن طعن على من قدّمتُ الحكاية عنه في هذا الباب وقال : كيف يكون الصغير كبيراً ؟ وإذا جاز هذا جاء منه أن يصح قول من قال : الداء هو الدواء ، والسقم هو الشفاء ، وهذا مما عبرت عن معناه بلفظي دون لفظ المتكلم به ، لأنني لم أصمد لحفظه ولأنه كان

غير بليغ في نفسه ولا مستقيم في ترتيبه ، فحكيت معناه بلفظ لم آل في
 إيضاحه وتهذيبه . وقال هذا القائل : إن الذي اجتمعت في هذا غير مخالف
 للقول الثاني الذي قدّمت حكايته عن قائله . فكان من جوابي لهذا القائل
 أن قلت له : إن الفرق بين قولي وقول من رغبت عن قوله ونسبتي الى
 موافقته أن هذا الذي حكيت قوله يزعم أن الصغير المذكور اذا جرّ الى
 ضرر فكبيره أبلغ في الضرر منه ، وأنا ذهبت الى أن هذا الصغير يؤثر تأثيراً
 كبيراً من حيث كان جنسه يؤثر نفعاً أو ضرراً بكيفيته دون كميته ، وضربت
 لهذا المخاطب مثلاً قرّبت به هذا الفصل عليه لما بعد عنه إدراكه إذ كان
 الفرق بين هذين القولين لطيفاً جداً وكان بينهما من بعض الوجوه تناسب وشبه
 وتقارب ، فقلت له لما كان من الأشياء ما يكون عند قليل أجزائه منفعة
 جسيمة أو مضرّة عظيمة كاللدرياق والسم بولغ في العبارة عن المنافع بها
 لاشتبهار هذا المعنى لقول الحباب بن المنذر : أنا جئدّ يلها المحكك وعدّ يقها
 المرجب ، وفي الاخبار عن الجنس الضارّ قول لبيد :

دويبة تصفرُّ منها الأنامل .

وبلخص رأيه ورأي معارضيه بقوله :

« وجملّة الفصل بين قولي وقول من خالفته وتوهمت أني وافقته أنه عني
 بالسكية وعنت بالكيفية ، وقد يكون من الأشياء ما يؤثر قليله وينتفي تأثيره
 عن كبيره ، كالحرورا والحباب والصرّد والقيرقيس والبعض من الجنس
 الواحد ، وكنوع من الحيات ذوات الأجسام اللطيفة وعظيم ضررها وقصور
 الحية الكبيرة المسماة الحفّثات في ذلك عنها وإن كانت أعظم خالقاً وأشنع
 منظراً ، وقد قال أهل العلم بصناعة الطب إن السقمونيا ينتفع بتناول مقدار
 منه يسير ذكره ويقاربه في النفع والضرر ما قاربه من الأجزاء في المبلغ والقدر ،
 وإنه اذا بلغ من الكثرة مقداراً متفاوتاً لم يضرر كبير ضرر ولم يظهر في

أخذه ما يظهر بتناول قليله من الأثر في نفع ولا ضرر . ولقد حدثني بعض متفقي القضاة أن قوماً فسّوا شيئاً كثيراً من السقمونيا في بعض المطاعم الحارة لرجل كانوا يماشرونه وكان معروفاً بكثرة الأكل وأنه أكل جميعه وانصرف عنهم ، فقدموا على ما كان منهم وأشفقوا على هذا الرجل وعملوا على الفحص عن أمره واستعلام خبره ، فجاءهم بتأوه ويقول لهم : أي شيء أطمعتموني ؟ فقد عرض لي قولنج برّح بي . وأما قول هذا المخاطب لي : كيف يكون الداء دواءً والسقمُ شفاءً ؟ فإن هذا قد يوجد معنىً ويُستعمل لفظاً ، وقد ظهر لعامة الناس وخاصتهم أن الداء المسمى خماراً العارض عن الشراب المسكر يشفي منه شرب شيء مما تولّد الخمار عنه .

ثم يتابع المعافي في هذا الطريق فيستشهد بطائفة من الشعر ، ويذكر بعض حكايات ، ويورد طائفةً من الأقوال الشائعة عند العرب كقولهم : رُبَّ محنة حدثت عن لحظة ، وربَّ حربٍ أُجبت من لفظه ، والقليل الى القليل كثير ، والدؤدؤ الى الذود ابل ، وقد يملأ الفطر الإناء فيفعم ، وغيره . ويكون في بعض ما يقوله : « واستقصاء هذا الباب وما يضايه ويتشعب منه يطول ولا يليق بهذا المجلس الزيادة عليه » .

ولا ينسى المعافي وهو يردّد بعض الآيات من شعر أبي نواس والأعشى أن يذكر بعض آيات من نظمه :

« وكنت في الحدائنة أنشأت كلمة مسمطة على نحو قصيدة مدرك الشيباني

في عمرو النصراني ، فكان مما ذكرته في كتيبي هذه عند صفة عين إنسان نعته ونسبت الكلمة به :

سُقْمٌ أرى أحسنَ عينٍ تطرفُ تقوى به وللقلوب تُضعِفُ
كالسّمِ في الأنفى بتي ويحتِفُ تجيا به وللنفوس تُتلافُ

ثم قلت :

دواء من أفصده بسقمه تكراره نحو صراحي سبهه
كالأفواء يشتفي من سمه بشرب درباق كربه طعمه
وقلت أيضاً من كلمة :

وشفائي بسقم مقله ظبي قد قلبي منه بأحسن قد
سقمها لي شفاء دائي إذا جادت وداء إذا تصدأت إصد

وأنا أستغفر الله من مساكنة ما يشغل عن عبادته .

وفي نهاية المجلس يحرص المعاني على أن يذكر بعض الحكايات والقصص المسلية التي يختلط فيها النثر بالشعر والطرافة بالتأثير ، فمن ذلك الحكاية التالية :

« حدثنا محمد بن الحسن بن دريد قال أخبرنا أبو معاذ خلف بن أحمد المؤدب عن ابن اسحق الزبدي قال حدثني رجل من العرب قال : كان بيننا وبين قوم حرب فلقوتنا فهزمناهم ، فاذا فتى منهم قد صبر لنا فجعل لا يحمل على ناحية من عسكرنا إلا كشفها وهزمها ، ثم احتولناه بأرماحننا فأشفقنا عليه فعرضنا عليه الأمان فقال :

أذل الحياة وذُلُّ الماتِ وكلاً أراه طعاماً وبيلاً

فإن كان لا بدء من واحد فسيري إلى الموت مسيراً جميلاً

ثم حملنا عليه فقتلناه فإذا هي امرأة» (١)

* * *

لقد تحدثنا عن المجلس الرابع الذي بدأ برواية الحديث وتفسيره وانتهى الى شعر وقصص وحكايات مسلية ، والملاحظ أن المؤلف يضيع نظام البحث كما نفهمه الآن ويحكمه الاستطراد ، فتفسير كلمة في بيت من الشعر بدعوه الى الاستشهاد ببيت جديد أو الى ذكر الأبيات الماثلة وهكذا .

(١) انظر الأغاني (بولاق ١٢٨٥) ٤ : ٩٢ .

إننا لا نستطيع أن ننكر أن الأفكار تتوالد أحياناً الأولى من الأخرى بطريق سببي أعني أن فكرة تسبب فكرة . وفي دراسة مثل هذه الكتب الأدبية القديمة يجب أن ندع جانباً الطريقة الأوربية المعاصرة التي تجعل الموضوع مركزاً تدور حوله الحوادث أو فكرة محددة تتركز حولها الأفكار الثانوية الأخرى ، ذلك لأننا هنا أمام تأليف من نوع آخر ، وفي كتاب أدبي مثل كتاب الجليس يستطيع القارئ أن يجد كل الأشياء الممكنة مصفوفة بعضها إلى جانب بعض لا على طريقة التركيز والترابط الفكري .

ويستحق أن نلاحظ أن الحكايات الصغيرة التي يوردها المعاني في خلال المجلس أو في نهايته تستخدم لناحيتين : لتطويل بعض المجالس القصيرة من ناحية ، ومن ناحية أخرى لإنهاء المجلس بأثر نفسي طيب بعد المناقشات اللغوية المتعبة ، وبصورة عامة نستطيع - بالمقارنة مع كتاب الكامل - أن نقول أن كتاب الجليس مرتب باتجاه أكثر قاعدية ونسوة من كتاب الكامل . ولا يبدو المعاني تابعاً لمدرسة لغوية معينة فهو ينتقل بين مدرسة البصرة وبين مدرسة الكوفة .

وكتاب المعاني نافع في الدراسات التاريخية لأن أكثر القصص والشعر في هذا الكتاب تعود إلى العصر الأموي وهو عصر ليس غنياً بالمصادر القديمة ، وفي هذه الناحية التاريخية يظهر الحجاج بن يوسف هو الشخصية التي يهتم بها المعاني ، ولكن يجب القول هنا أنه في كتاب الجليس ليست الحوادث التاريخية الواقعية ولا التاريخ الواقعي المحض هو الذي نجده فيه ، وإنما نجد معلومات تاريخية ، والمسألة هي : إلى أي حد نستطيع أن نعتبر هذه المعلومات التاريخية وقائع معينة متطابقة مع الحقيقة ؟ (١) .

(١) انظر H. Ritter في Oriens ٢ : ٢٧٩ و ٢٨٠ و J. Sauvaget .

Introduction à l'histoire de l'Orient Musulman ص ٣٩ - ٤٢ .

لقد وصفنا كتاب الجليس في أول المقال بأنه كتاب أدب غني قديم ، وأظن أن هذا التعريف يجعلنا نعتقد بأن هذه الأوصاف ليست مبالغة - والغريب أن كتاب المعاني لا يُذكر إلا قليلاً وبجزم النادر في كتب الأدب العربي بينما هو لا يقل عن كتاب الكامل للمبرد حجماً وفائدةً وطرافةً ، وأخيراً نجد قصص كتاب المعاني مذكورة غالباً في «مصارع المشاق» للسراج^(١) ، ويُذكر المعاني عالمياً بالشعر ونحوها في «تأريخ دمشق» لابن عساكر^(٢) ، ويجري ذكره في «تأريخ بغداد» للخطيب البغدادي^(٣) ، وفي كتب التاريخ المؤلفة على أساس السنين وفي كتب التراجم وكتب الأنساب .

والمعاني أحد رجال المذهب الجريري ، وذلك يفسر لنا لمَ أهمل ، فكأنه انطفأ مع انطفاء المذهب ، وليس هو وحده الذي أهمل بل أهملت معه مؤلفاته الفقهية وبنية كتبه الأدبية .

الركنور ألبرت ديتريش

- (١) مصارع المشاق لسراج (طبعة استانبول ١٣٠١) ص ٣١٠ و ٣١٤ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٧ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٩ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٩ وغيرها .
- (٢) تهذيب ابن عساكر ٤ : ٢٠ و ٤٤١ و ٥ : ٦٥ و ٢٤١ وغيرها .
- (٣) تأريخ بغداد للخطيب ٨ : ٢٤٩ و ١٣ : ٢٣٠ وغيرها .